



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Analysis and measurement of the impact of the exchange rate on the trade balance in Iraq for the period (2004-2023)

تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023

أ.د. صباح صابر محمد خوشنا
Sabah Saber Mohammed Khoshna
sabah.mohammed@su.edu.krd

م.د. غريب جعفر نوري البرزنجي
Ghareeb Jaafer Noori Albarznji
ghareeb.noori@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين – أربيل

Abstract:

The research aims to analyze and measure the impact of fluctuations in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar as an independent and basic variable in the Iraqi trade balance as a dependent variable, and to clarify this relationship, other secondary independent variables were used (gross domestic product, inflation, and oil prices). Therefore, a standard model was formulated to study the impact of changes in the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar on the trade balance during the period 2004-2023, and the study concluded that with an increase in the exchange rate by (1%), this leads to an increase in the trade balance by (2.49%) in the short term. However, this effect decreases to (1.22%) in the long run. This may be attributed to the fact that oil exports constitute the majority of Iraqi exports, and are linked to the fluctuations of international markets and OPEC decisions, which reduces the impact of the exchange rate on the trade balance in the long run.

Keywords: Iraqi dinar exchange rate, Iraqi trade balance, Iraqi GDP, inflation rate, oil price.

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل وأساسي في الميزان التجاري العراقي كمتغير تابع ، ولتوضيح تلك العلاقة تم استخدام المتغيرات المستقلة الأخرى الثانوية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم ، وسعر النفط). لذلك تم صياغة نموذج قياسي لدراسة أثر تغيرات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال المدة (2004-2023)، وتوصلت الدراسة إلى أن مع زيادة سعر الصرف بنسبة (1%) يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (2.49%) في الأمد القصير. ومع ذلك، ينخفض هذا التأثير إلى (1.22%) في الأمد الطويل. قد يُعزى ذلك إلى أن الصادرات النفطية تُشكل غالبية الصادرات العراقية، وهي مرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية وقرارات منظمة أوبك، مما يقلل من تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري على المدى الطويل.

الكلمات الرئيسية: سعر الصرف الدينار العراقي، الميزان التجاري العراقي، الناتج المحلي الاجمالي العراقي، معدل التضخم سعر النفط.

المقدمة:

تحتل التجارة الدولية حيزاً مهماً في مجال الدراسات الاقتصادية نظراً لأهميتها في إقتصاد أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن عزل أي دولة مع باقي دول العالم وبخاصة في مجال انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال فيما بينها، لذلك يجب على الدول المعاصرة ضبط السياسة الاقتصادية لحماية إقتصادها من الاختلالات الداخلية والخارجية، وبناءً عليه تعد سياسة أسعار الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية والجديرة بالبحث كونها وسيلة فعالة للتأثير في مختلف مؤشرات الإقتصاد الكلي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لأنها تحدد قوة وقيمة العملة وأهميتها الدولية وتأثيرها على العلاقة فيما بين الأسعار الخارجية والأسعار المحلية، لأنها تحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها.

يعد إقتصاد العراق إقتصاداً رباعياً وإحادي الجانب نتيجة إعماده وبدرجة كبيرة جداً على إيرادات الصادرات النفطية وتشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل احتياجاته من العملة الصعبة لضعف الاهتمام بالمصادر من موارد طبيعية بخاصة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بعاملته وفي الوقت ذاته تزداد وتنوع استيراداته بعد عام (2003). قام العراق كغيره من الدول النامية بالعديد من التغيرات في قيمة الدينار العراقي محاولة بذلك الخروج من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات وحماية المنتج المحلي وتخفيض الاستيرادات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة، وفي حالة العراق زادت الاستيرادات وتراجعت الصادرات في وقت واحد.

مشكلة البحث: لقد عانى الإقتصاد العراقي على مدار أربعة عقود ماضية من تغيرات وتقلبات شديدة في قيمة العملة الوطنية، وتكمن مشكلة البحث في معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على مستوى أداء الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2023)، حيث يعاني الإقتصاد العراقي من تحديات مرتبطة بالهيكل الإقتصادي لإعماده شبه الكامل على الصادرات النفطية، لذلك يستلزم تحليل تأثير سعر الصرف في الميزان التجاري، وتتلور مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:-

- (1) ما هي اتجاهات وواقع أسعار الصرف في العراق؟
 - (2) ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق؟
 - (3) ما هي الآليات المستخدمة لمعالجة تقلبات سعر الصرف الدينار العراقي على الميزان التجاري؟
- أهداف البحث:** يهدف البحث الى ما يلي:-

1. دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري.
 2. تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
 3. البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري.
 4. الوقوف على مشكلة ارتباط الإقتصاد العراقي بهيكل تصديري وحيد يجعل من الإقتصاد الوطني رهيناً للظروف الإقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.
- أهمية البحث:** ينطرق البحث الى موضوع حيوي يتجسد في اعتبار سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الاقتصادية الدولية لأنه من أهم المكونات في توجيه المعاملات فيما بين الدول، كونه يعكس الوضع الاقتصادي في أي دولة سواء كانت خارجياً أو محلياً، ولأجل إبراز العلاقة لتأثير سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق تم إجراء الدراسة على حالة الإقتصاد العراقي ويعد سعر الصرف مؤشر أساس في قطاع الأعمال تبنى عليه توقعات الأسعار والقوة الشرائية لعوائد المستقبل، ولذا يساعد ثباته في تحسين بيئة الاستثمار.

فرضية البحث: يفترض البحث بأن هناك تأثير قوي ومباشر لتقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الاستنباطي وبالا اعتماد على الاسلوب القياسي في التحقق من فرضية البحث من خلال استخدام برنامج (Eviews12).

الاطار الزماني والمكاني: تشمل البحث من الناحية المكانية الأقتصاد العراقي، ومن الناحية الزمانية المدة (2004-2023).

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث أساسية، خصص المبحث الأول للجانب النظري أما المبحث الثاني فقد كرس للتحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بمتغيرات البحث، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق للجانب القياسي وتم صياغة نموذج قياسي ملائم ومنسجم مع متغيرات الدراسة. وأخيراً فقد تم الوصول الى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات حول الظاهرة موضوع البحث.

المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والميزان التجاري: لغرض عرض خلفية فكرية وفلسفية حول الظاهرة موضوع الدراسة فقد تم تقسيم هذا المبحث الى الفروع التالية:-

المطلب الأول:- مفهوم وتعريف سعر الصرف: يعد سعر الصرف متغير اقتصادي مهم ومؤثر في كل المعاملات الاقتصادية الدولية، وإن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير و الإستيراد إستوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، إذ يعكس الترابط بين الوضع الاقتصادي لأي دولة مع الاقتصاد العالمي وإن سعر الصرف يتم تحديده كأى سلعة حسب قوى السوق (العرض و الطلب) في أسواق الصرف حسب نظام الصرف المتبع من الأنظمة المتعارف عليها، هناك العديد من النظريات التي توضح تقلبات أسعار الصرف بناء على اختلاف أنظمة أسعار الصرف.

يعد سعر الصرف من احد المؤشرات المهمة للاقتصاد الكلي التي تساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث تطرق العديد من الباحثين لمفهوم سعر الصرف لذلك يعرف بأنه:

(عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية) (Rogoff, obstfeid, 1995, 626).

ويعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى (السريتي، 2009 : 246). ويمكن تعريفه أيضاً على أنه (عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يستطيع المقيم في دولة ما شرائها مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية) (Martin, Berman, 2012,440).

يمكن القول ان سعر الصرف ذو اهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يمثل نسبة مبادلة العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية خلال مدة معينة إذا هو عبارة عن سعر عملة معينة مقابل عملة أخرى (Guluochon & Kaweck, 2016: 317).

وتتغير أسعار الصرف يومياً إستجابة للتغيرات في ظروف العرض و الطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي (سلمي، 2015 : 4):

العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

المكان: يقصد به سوق الصرف.

الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.

السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

المطلب الثاني:- وظائف وأنواع سعر الصرف / أولاً:- وظائف سعر الصرف:

1-الوظيفة القياسية: سعر الصرف هو حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية حيث يستخدم لمقارنة الأسعار المحلية للمنتجات والخدمات مع أسعار السوق العالمية، فهو عامل أساسي لخوض التنافسية مع العالم الخارجى بالنسبة للمنتجين المحليين (داوود، 2011 : 258).

2-الوظيفة التطويرية: يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة من خلال تشجيعه لتصدير تلك المنتجات والخدمات للحصول على العملة الأجنبية، وعلى الجانب الآخر يمكن أن يتسبب سعر الصرف

في الاستغناء التام عن بعض المنتجات المحلية واستبدالها بالواردات بسبب قلة أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية (العيساوي، 2019: 249).

3- الوظيفة التوزيعية: بسبب ارتباط سعر الصرف ارتباطاً أساسياً بالتجارة الخارجية فيتم إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم (البشير، 2016: 12).

ثانياً: أنواع سعر الصرف: ينقسم سعر الصرف الى أنواع عدة منها:-

1. سعر الصرف الأسمي (الجاري): وهو سعر وحدة من العملة المحلية مقابل وحدات من العملة الأجنبية، ويقصد بالأسمي بمعنى سعر الصرف الجاري أي انه لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة، فضلاً عن أن سعر الصرف يتأرجح بين التحسن والتدهور يومياً ويقصد بالتدهور ارتفاع سعر الصرف والتحسين بانخفاض سعر الصرف (بوخاري، 2010: 120).

2. سعر الصرف الحقيقي: هنا يتم على أساس وضع القوة الشرائية في عين الاعتبار بمعنى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بالمبلغ ذاته (سعد، 2024: 7).

3. سعر الصرف التوازني: مفهوم يتناسب مع توازن الاقتصاد الكلي حيث أنه يمثل التوازن الدائم في ميزان المدفوعات لدولة ما ينمو اقتصادها بمعدل طبيعي. (صيد، 2013: 25)

4. سعر الصرف الفعلي الأسمي: تستخدم هذه التسمية لمدى تحسن وتطور سعر عملة معينة مقابل مجموعة من العملات الأخرى حيث يقيس التغير الحاصل في سعر عملة معينة بالمقارنة مع عملات أخرى (هادي، 2022: 16).

5. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يستخدم هذا السعر لمعرفة مدى قدرة الدولة على التنافس في العالم الخارجي حيث يقيس متوسط التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات الثنائية (هجيرة، 2012: 32).

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف تتلخص بما يلي (وزارة التخطيط، 2022: 8-9) (الجزائري، 2021: 208) (التميمي، 2021: 21-26):-

أولاً:- كمية النقود: إن زيادة الكتلة النقدية تؤدي الى ارتفاع مستوى التضخم، مما يجعل سلع الدولة أقل قدرة لمنافسة السلع الأجنبية ومن ثم ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.

ثانياً: تغير معدلات التضخم: ان ارتفاع مستوى التضخم يؤدي الى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، ومنه تدهور سعر صرفها، والعكس بالعكس في حالة الركود.

ثالثاً:- عجز الموازنة: تتكون الموازنة من الإيرادات العامة والنفقات العامة فإذا زادت نفقات الحكومة على إيراداتها سيكون هناك عجزاً في الموازنة بقدر الفارق بينهما، وهذا العجز يمكن ان يغطي من خلال الإصدار النقدي مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد فارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية أي انخفاض قيمتها.

رابعاً:- أسعار الفائدة: لا شك أن ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما بطبيعة الحال يؤدي الى زيادة الطلب عليها، ونتيجة لذلك ارتفاع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وكذلك ان انخفاض سعر الفائدة لعملة ما سوف ينجم منه انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض سعر صرف عملتها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

خامساً:- ميزان المدفوعات: من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف هو الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات، حيث عند حدوث عجز في ميزان مدفوعات لبلد ما فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتغطية ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية والعكس بالعكس.

سادساً:- التغير في قيمة الصادرات والواردات: في حالة ارتفاع قيمة الصادرات للتساوى مع قيمة الاستيرادات ينجم عنه ارتفاع لقيمة العملة نتيجة زيادة الطلب عليها من قبل الأجانب، ومن ثم زيادة الاستيرادات من الخارج، ويؤدي ذلك الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف.

المطلب الرابع: مفهوم الميزان التجاري وأهميته: سيتناول هذا المطلب تعريفات الميزان التجاري وأقسامه ومكوناته المختلفة ووفقاً لما يلي:-

أولاً:- تعريف الميزان التجاري: تعدد التعريفات الخاصة بالميزان التجاري والتي قد تختلف في صياغتها ولكنها في مجملها تحمل نفس المضمون ومن أهم هذه التعريفات:

1. الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. فرصيد الميزان التجاري (العلاقة بين الصادرات والواردات للدولة) يعبر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات للدولة - إجمالي الواردات للدولة .

2. وكذلك يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما يتعلق بالبضائع والخدمات المنظورة سواء كانت مصدرة أو مستوردة، وبمعنى آخر المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات (بختيار، وبختيار، 2021: 176).

3. أو أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة سنة (زهير، 2015: 39).

ثانياً:- تقسيمات الميزان التجاري: تتعدد تقسيمات الميزان التجاري وذلك على النحو التالي :

الميزان التجاري للبضائع (ميزان التجارة المنظورة): وهو عبارة عن مواد ملموسة، وتوفر السلع المختلفة والتي تتم بين مختلف الدول (اي الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية) (هزاع ، 2000: 221).

الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة): يشمل كافة الخدمات غير الملموسة والمتبادلة والتي تعتمد على المورد البشري في مختلف القطاعات الاقتصادية بين الدول مثل خدمات التأمين والسياحة، النقل، دخول العمل، فوائد رأس المال (هجيرة، 2012: 52).

ثالثاً: حالات الميزان التجاري:

1. الميزان التجاري الإيجابي: هو الميزان الذي يكون فيه صادرات الدولة من السلع والخدمات أكبر من وارداتها أي يكون هناك فائض في الميزان التجاري (مطر، 2008: 32).

2. الميزان التجاري السلبي: وهو الميزان الذي يكون فيه صادرات الدولة من السلع والخدمات أقل من وارداتها أي يكون هناك عجز في الميزان التجاري، ولا يتم النظر إليه بصورة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية (طيوخ، 2015: 83).

رابعاً :- مكونات الميزان التجاري (حمد، 2018 ، 72) (القصاص، 2010: 111):

1. الصادرات: يمكن تعريفها على أنها: قيمة السلع والخدمات التي أنتجت داخل الدولة وتم بيعها للمقيمين في الخارج، أو هي جزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي. وكذلك تعرف على أنها سلع وخدمات رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، فهي تعبر عن جميع السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها وتوجيهها للأسواق الدولية الخارجية بهدف التخلص من الفائض أو الحصول على النقد الأجنبي أو السلع الأخرى.

1. الواردات: تعرف على أنها قيمة السلع والخدمات التي تم شراؤها من خارج الدولة لتلبية احتياجات المواطن المحلي.

خامساً:- آثار الاختلال في الميزان التجاري (غازي، 2019: 65) (Salvatore, 2000: 189-200) (اسامة ويوسف، 2022: 437):

1. الأثر الاقتصادي للفائض في الميزان التجاري: يدل الفائض في الميزان التجاري على اتساع الطاقة الانتاجية وزيادة القدرة على التصدير فضلاً عن الكفاءة في عملية الإنتاج وهو ما يترتب عليه الأتي:

أ. حصول الدولة على العملات الأجنبية التي تضيفها إلى رصيدها من احتياطي النقد الأجنبي والذي يستخدم لتمويل السلع المستوردة وتسديد التزامات الدولة الخارجية.

ب. تقوية مكانة العملة المحلية في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قدرتها الشرائية.

ج. توفير فرص لتشغيل الأيدي العاملة بفضل زيادة القدرة التصديرية.

د. بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات الدولة في إشباع الاحتياجات وزيادة الصادرات.

هـ. الفائض في الميزان التجاري يساهم كذلك في زيادة الأرباح والعائدات وبالتالي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

ويتضح مما سبق أن الفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد.

1. الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري: يدل العجز في الميزان التجاري على قصور الطاقات الإنتاجية وعدم القدرة على تلبية حاجات الدولة وبالتالي تلجأ الدولة إلى الإستيراد من الخارج لتوفير هذه الحاجات والاستمرار في عجز الميزان التجاري يترتب عليه الأتي:

أ. استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى الاستدانة من الخارج.

ب. انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مقابل العملات الأخرى.

ج. حدوث أزمات إقتصادية وإجتماعية غير مرغوبة.

د. عدم القدرة على توفير فرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة.

هـ. العجز في الميزان التجاري يؤثر كذلك بشكل سلبي على الأرباح والعائدات وبالتالي يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

ويتضح مما سبق أن العجز في الميزان التجاري يعبر عن عوامل الضعف والقصور الذي يعاني منه الاقتصاد.

خامساً: أهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري للدولة أهمها:

1. سعر الصرف: يؤدي ارتفاع سعر الصرف (إنخفاض قيمة العملة) إلى زيادة الصادرات المحلية من السلع والخدمات بسبب زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحسن موقف الميزان التجاري في صالح الدولة، وانخفاض قيمة الواردات لأن أسعار الواردات أصبحت أقل جاذبية بالنسبة للمواطنين، بينما يؤدي انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة) إلى انخفاض الصادرات المحلية من السلع والخدمات بسبب خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، وارتفاع الواردات لأن أسعار الواردات أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للمواطنين (الحجار، 2003: 64).

2. التضخم: يؤدي التضخم إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وذلك لأن ارتفاع الاسعار المحلية يجعلها أعلى من الأسعار العالمية بشكل نسبي مما يزيد من الاقبال على السلع الأجنبية ويقلل من الاقبال على السلع المحلية أي تزداد الطلب على الواردات الاجنبية وينخفض الطلب على الصادرات المحلية (32: 2021 SULAIMAN).

3. معدل نمو الناتج المحلي: الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وبالتالي يؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة إلى زيادة الطلب على الواردات بينما يؤدي انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض الطلب على الواردات (النجار، 2023: 33).

4. تغيرات أسعار الفائدة (بلحاج، وبايوسف، 2020: 119): يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال من أجل الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة حجم الصادرات بينما

يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال وبالتالي ينتقل المستثمرون إلى المراكز المالية العالمية التي يرتفع فيها سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي في الدولة وانخفاض حجم الصادرات .
5. مدى توافر الاحتياطي النقدي الأجنبي: يؤثر مدى توافر النقد الأجنبي كذلك في القدرة على شراء الواردات .
6. الضرائب والرسوم والقيود الكمركية والقيود غير الكمركية مثل معايير الصحة والسلامة والحفاظ على البيئة.
7. تكاليف الإنتاج وتكاليف المواد الخام والسلع الوسيطة ومدى توافرها: حيث تؤثر تكاليف الإنتاج من من عمل وارض ورأس مال وحوافز على الميزان التجاري

5. الصناعات المحلية الكبرى والظروف الداخلية المرتبطة بها مثل العرض أو الطلب المحلي .
المطلب الخامس:- طبيعة علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري. تؤثر التقلبات في سعر الصرف للعملة المحلية على المستوى العام للأسعار من خلال التأثير على الميزان التجاري (الإستيرادات، الصادرات) وبخاصة في الاقتصادات المفتوحة ذات الانكشاف الاقتصادي الكبير، وهذا ما يعبر عنه في الأدبيات الاقتصادية بأثر أسعار الصرف (Exchange Rate Pass-Through)، ويعكس العلاقة بين سعر الصرف للعملة المحلية وبين أسعار السلع والخدمات القابلة للتبادل، حيث أن تغيرات سعر الصرف تنعكس أثارها سواء بشكل جزئي أو تام في أسعار السلع المبادلة وفقا لعوامل اقتصادية جزئية أو كلية خلال فترة زمنية محددة، كطبيعة وسلوك آليات التسعير ومستوى التضخم وغيرها، أن أثر سعر الصرف على أسعار والخدمات المبادلة بها إنما يتم بحسب آليات متعددة منها تبعاً لقانون السعر الواحد (Dwyer, 1993: 18) والذي يبين على أن سعر التعامل لسلعة متماثلة يكون نفسه في الأسواق الأجنبية والمحلية على أساس تقويمه بعملة مشتركة. كما وأن هذا التأثير قد يظهر وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) (Purchasing Power Parity)، وقد تحدد سعر الصرف العملة المحلية بحسب التغير النسبي أو المطلق لأسعار العملة الأجنبية حيث يتساوى مستويات الأسعار المحلية والأجنبية. ويعد استقرار سعر الصرف من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية للدولة كما ويعد إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق تكامل السياسات النقدية والمالية (سليمان، وآخرون، 2023: 29).

المطلب السادس:- النظريات المفصلة للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري: هناك العديد من النظريات التي تفسر العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري ومنها:

أولاً: نظرية الأرصدة/نظرية ميزان المدفوعات: تعد هذه النظرية من أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين سعر الصرف وبين ميزان المدفوعات، والتي تستند على قيام الدول بشراء عملات الدول الأخرى للدفع مقابل السلع المستوردة من تلك الدول، وأن العملة تتحدد بناءً على آليات السوق من عرض وطلب مثلها في ذلك مثل باقي السلع الاقتصادية المختلفة، وبالتالي ترى أن سعر الصرف يتحدد بناءً على حالة ميزان المدفوعات، فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فهذا يعني حدوث زيادة في الطلب على العملة المحلية للدولة، ومن ثم ينخفض سعر الصرف وترتفع قيمة العملة المحلية، أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يعني حدوث زيادة في الطلب المحلي على العملة الأجنبية ومن ثم انخفاض الطلب الأجنبي على العملة المحلية، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية ويرتفع سعر الصرف، وهو كذلك ما ينطبق على الميزان التجاري باعتباره أهم مكون في ميزان المدفوعات حيث أن التغيرات التي يمكن أن تحدث في الصادرات أو الواردات سوف تؤدي إلى حدوث تغيرات في سعر الصرف، ولكن يؤخذ على هذه النظرية رؤيتها للعلاقة من اتجاه واحد فقط، فالعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات غير ثابتة، حيث نجد أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على حجم الصادرات والواردات في الدولة، فضلاً عن تدخل بعض الدول لتحديد قيمة عملتها من خلال الاحتياطي النقدي (أبو عميرة، 2020: 51).

ثانياً: نظرية سعر الصرف القائمة على أساس التجارة: تعد هذه النظرية من أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف والتي تقوم على أساس التدفقات من السلع والخدمات، فتتص على أن سعر الصرف

المتوازن هو السعر الذي تتساوي عنده صادرات الدولة مع وارداتها، وبالتالي فإن سعر الصرف يتحدد بناءً على رصيد الميزان التجاري، حيث يعتمد على العلاقة بين الصادرات والواردات فإن كانت الواردات أكبر، أي أن هنالك فائض في الميزان التجاري، فإن سعر الصرف سوف يرتفع لأن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض، وعند ذلك تصبح صادرات الدولة أرخص نسبياً بالنسبة للدول الأخرى، وتصبح وارداتها أغلى بالنسبة للمواطنين المحليين، ومن ثم ترتفع قيمة الصادرات وتنخفض قيمة الواردات داخل الدولة، أما سرعة هذه التعديلات فسوف تعتمد على مرونة الطلب على الصادرات وكذلك مرونة الطلب على الواردات (عمار، 2016: 78).

ثالثاً: منهج الاستيعاب - المتخصص المدخل: يشير هذا المدخل إلى أن الخل في الميزان التجاري يرجع للإختلال بين الدخل القومي والاستيعاب الكلي، ويعتبر هذا المنهج هو المؤشر الذي يتم من خلاله قياس صافي الطلب الخارجي، فعندما يكون الإنتاج المحلي الإجمالي أكبر من الانفاق المحلي الإجمالي ترتفع قيمة العملة ويكون الميزان في حالة فائض، وإذا كان الإنتاج المحلي الإجمالي أقل من الانفاق المحلي الإجمالي يصبح الميزان التجاري في حالة عجز، وهذا ما يجعل السلطات النقدية تقوم بتخفيض قيمة العملة حتى تكون مناسبة للتعديل (تعيلب، 2017: 14-15).

رابعاً: مدخل المرونة - النموذج التقديري لتخفيض قيمة العملة: منحني J-curve: يهتم هذا المدخل بالتغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات، وبالتالي يكفي فقط بمعرفة مرونة طلب وعرض الصادرات والواردات لتحديد الفاعلية المحتملة لتخفيض القيمة الخارجية للعملة، حيث أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يلقي على المواطنين ضرورة أن يتنازلوا عن أكبر قدر من العملة الوطنية مقابل الحصول على وحدة من العملة الأجنبية والعكس تماماً بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن أية تغيرات تحدث في معدل الصرف سوف تؤثر على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وتشير النظرية إلى أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يجب أن يؤدي إلى وجود ميزان تجاري أفضل، وذلك نظراً لتحقيق شرط (مارشال-ليرنر) وتأثير منحني (J)، والذي ينص على أنه لحدوث التحسن في الميزان التجاري كنتيجة لخفض قيمة العملة، يجب أن تكون مجموع مرونة أسعار الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، ولكن إذا كان مجموع مرونة الطلب أقل من الواحد عند التخفيض في قيمة العملة، فإن وضع الميزان سوف يتدهور، أما تأثير منحني (J) فيرجع لإعتقاد الاقتصاديين بأن رصيد الميزان التجاري سينخفض في البداية إستجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية، ولكن بمرور الزمن سترتفع الصادرات وتنخفض الواردات ويتحسن الميزان التجاري. (بومدين، ووفاء، 2019: 346).

خامساً: نظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني صاحبته زيادة في حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الإستثمار مما يزيد من الطلب على العملة المحلية، وذلك يحسن من قيمة العملة، أما إذا انخفض مستوى الإنتاجية فذلك يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية، فتتدهور قيمتها (الحديدي وآخرون، 2017: 67).

سادساً: نظرية سعر الخصم: يقول (Wichesell) إن رفع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وكذلك إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما يعمل على رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية كنتيجة لزيادة الطلب الخارجي على هذه العملة. ولكن في حالة انخفاض سعر الخصم فإن ذلك يعمل على نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى البلدان التي تكون فيها معدلات الفائدة أعلى، مما يزيد

من عرض العملة الوطنية ويؤدي إلى انخفاض قيمتها خارجياً ومن ثم يؤدي انخفاض الصرف لتلك العملة. (حمد، 2018 : 34-41).

سابعاً.. نظرية تعادل معدلات الفائدة : قام جون ماينرد كينز بتوصيف العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وذلك لتوضيح الترابط الموجود بين سوق النقد الوطني وسوق الصرف، وذلك من خلال المبدأ المتمثل في ((أن أي تغير في معدلات الفائدة في بلدين لابد وأن تؤثر على التغير في سعر الصرف)) مما يعني أن الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين يتبعه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية (أبو عميرة، 2020 : 50).

بناءً على النظريات السابقة، يمكن الاستنتاج أنه لا يوجد اتفاقاً تاماً بين العلماء حول طبيعة وتأثير العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري. فبعض العلماء يعتقدون أن أسعار الصرف تؤثر في الميزان التجاري، ويرى الآخرون أن الميزان التجاري هو العامل المحدد لسعر الصرف. لذلك، يمكن استنتاج أن العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري هي علاقة إيجابية، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة (أي زيادة سعر الصرف) إلى تحسن في الميزان التجاري. يعود ذلك إلى تأثير أسعار الصرف على كل من الصادرات والواردات، حيث تؤثر بشكل إيجابي على الصادرات وبشكل سلبي على الواردات. وعند ارتفاع سعر الصرف، تزداد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها..

المبحث الثاني:- تحليل تطورات سعر الصرف والميزان التجاري في العراق. ينقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين وكالاتي:-

المطلب الاول: تحليل اتجاهات أسعار الصرف الرسمية والموازية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال المدة 2004-2023: تم تصنيف سعر صرف الدينار العراقي من قبل صندوق النقد الدولي والمشار اليه في مشاورات المادة الرابعة للعام (2015) بأن سعر صرف الدينار العراقي ضمن ترتيبات الربط التقليدي (الثابت) حيث يتم التدخل من قبل البنك المركزي عن طريق نافذة بيع العملة التي يتم بموجبها السيطرة على أسعار الصرف، وفق هذا النظام يكون البنك المركزي على استعداد دائم للتدخل للحفاظ على سعر تعادل ثابت بشكل مباشر أو غير مباشر مع السماح بتقلب بهامش ضيق عن ($\pm 1\%$) (البنك المركزي العراقي، 2017 : 66).

تمثل تطورت أسعار الصرف بعد العام (2003) هذه المدة طفرة نوعية في طبيعة عمل البنك المركزي فبعد ان حصل على استقلاليته وفقاً للقانون رقم (56 لسنة 2004)، والذي اعطاه الصلاحية الكاملة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، فعمد الى اجراء العديد من الاجراءات بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية تمثلت في استبدال العملة القديمة بمواصفات جديدة، وعند دخول العملة الجديدة الى التداول لاقت قبولاً عاماً من قبل الجمهور بسبب توفيرها الأمان وصعوبة التزوير، كما إن عملية استبدال العملة قد رفعت من قيمة الدينار العراقي وقللت من ظاهرة الدولار التي كانت منتشرة بشكل كبير بسبب فقدان الثقة في العملة المحلية، فضلاً عن الرواتب التي كانت تدفع بالدولار الامريكي بعد عام (2003)، كما اخذ البنك المركزي على عاتقه تأمين العرض من العملة الاجنبية بالشكل الذي يغطي حاجة الطلب المحلي على العملة الاجنبية وتسديد اقيام الاستيرادات من السلع والخدمات، فضلاً عن سحب الجزء الفائض من العملة المحلية للحفاظ على قيمتها وذلك يتم عن طريق نافذة بيع العملة اي بيع وشراء العملة الاجنبية (حسين، 2020 : 61-62).

يتبين من الجدول (1) استقرار ونمو سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2023) إذ يلاحظ من خلال البيانات الواردة أن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار شهد تحسناً ملحوظاً. شهد سعر صرف الرسمي للدينار مقابل الدولار تحسناً ملحوظاً بعد العام (2003)، ويظهر هذا جلياً عن طريق معدلات النمو السالبة والتي تبين ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي حيث في

العام (2004) كان (1453.25) ديناراً تجاه الدولار الواحد وهذا ناتج عن استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة أواخر العام (2003) وازدياد الثقة بالدينار العراقي من قبل الجمهور للتعامل بها في حين أنه بلغ خلال العامين (2005 و 2006) (1468.67 و 1467.42) إلى (1472.42 و 1474.92) لسعري الصرف الرسمي والموازي وعلى التوالي دينار/ دولار وهذا الارتفاع لسعر صرف الدولار تجاه الدينار في سوق الصرف الرسمي والموازي يعزى الى تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات حول انخفاض كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي نتيجة زيادة طلب المصارف وزيادة طلب وكلاء وزارة التجارة من اجل الاستيراد وزيادة تحوط الافراد بالعملة الاجنبية باعتبارها خزين مستقر للقيمة و وسيلة لحماية ثرواتهم، وفي العام (2007) ارتفع سعر صرف الدينار تجاه الدولار إذ قامت السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي برفع وتقوية قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار اذ بلغ (1254.67) للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وذلك للحد من التضخم الحاصل نتيجة الاوضاع الامنية والحرب على الارهاب للمدة من (2005-2007) وزيادة الثقة بالعملة المحلية ودفع عجلة النمو نحو التقدم، وارتفع كذلك سعر الصرف في السوق الموازي اذ بلغ (1266.17) دينار/دولار بمعدل نمو سلبي بلغ (14.15-%) وذلك لأسباب متعددة منها الاسباب الامنية المتمثلة بارتفاع حالات السفر والهجرة إلى الخارج والاجواء المشؤومة والشائعات حول كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي وعمليات المضاربة لتحقيق أرباح سريعة والارتفاع الكبير في الطلب على الدولار، ولقد شهدت الاعوام (2008-2011) تحسناً ملحوظاً وحقت أعلى معدل تغير سنوي سالب بلغ (4.97-%) بسبب سياسية البنك المركزي التي تبناها من خلال دعم الدينار العراقي عن طريق بيع الدولار في المزاد اليومي اضافة الى تحسن الوضع الامني في العراق، أما العام (2012) فقد شهد انخفاض قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار حيث أصبح سعر الصرف الموازي (1232.67) دينار/دولار وهذا ناتج عن الظروف الاقليمية المحيطة بالعراق والوضع السياسي غير المستقر وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة وبمعدل تغير سنوي بلغ (3.09-%)، أما في العام (2013) فقد شهد سعر الصرف استقراراً اذ بلغ (1232) دينار/دولار في سوق الصرف الموازي وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.06-%)، فيما سجل العامان (2015 و 2016) على التوالي ارتفاعاً كبيراً في سعر صرف الدولار أيضاً مقابل الدينار في السوق الموازي إذ بلغ (1247.42)، (1275.25) وبمعدل نمو بلغ (2.78-%) و (2.23-%) على التوالي وهذا ناتج عن الاوضاع التي عصفت بالدولة واحتلال اجزاء منها من قبل ما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وزيادة التوقعات التشاؤمية نتيجة الحرب على الارهاب وازدياد الانفاق العسكري لمواجهة متطلبات الحرب وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير مما أدى الى تراجع العوائد النفطية، لكن خلال الاعوام المحصورة بين عامي (2017 و 2019) وبعد حدوث الاستقرار الامني في منتصف العام (2016) وتحرير الاراضي وانتهاء الحرب على الارهاب وتراجع الانفاق العسكري شهد سعر الصرف الموازي للدينار مقبل الدولار تحسناً إذ بلغ (1208.92، 1196.14) دينار/دولار على التوالي وبمعدل تغيراً ملحوظ بلغ (5-%) (1.3)، (3.90-%)، (1.06-%). أما الانخفاض الذي حدث سنة (2020) في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فكان نتيجة انتشار جائحة كورونا وتوقف الاقتصاد العالمي وغلق الحدود بين الدول وتدني عمليات الاستيراد والتصدير والتجارة العالمية إذ بلغ سعر الصرف الموازي (1233.94) دينار/دولار وبمعدل تغير بلغ (3.16-%) وفي نهاية العام (2020) انخفضت قيمة العملة المحلية تجاه الدولار وذلك من أجل الحصول على عوائد أكثر من بيع الدولار لتغطية النفقات العامة وتغطية العجز الحاصل نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية. واستمر هذا الانخفاض في العام (2021) فقد انخفضت قيمة الدينار العراقي في سوق الصرف الموازي الى (1474) دينار مقابل الدولار وبمعدل تغير بلغ (19.46-%) وهو معدل التغير الاعلى خلال مدة الدراسة. ولعل من اسباب هذا التغير الكبير اعادة البنك المركزي العراقي النظر في سوق الصرف الرسمي اذ تم رفعه الى (1450) ديناراً مقابل الدولار وبمعدل تغير سنوي (21.63-%). أما في العامين (2022 و 2023) فقد شهدا ارتفاعاً ملحوظاً لسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في سوق الرسمي من خلال ضغوطات سياسية من قبل الاحزاب على الحكومة والبنك المركزي العراقي حيث انخفضت الى (1432.60)

و(1315.75 دينار/ دولار وبمعدل نموسلبي بلغا(1.20-%) و(8.16-%) وعلى التوالي ويعد انخفاض سعر الصرف في عام(2023) ثاني اكبر ارتفاع لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار بعد عام(2007) خلال مدة الدراسة، الا انه في المقابل انخفضت سعر الصرف في السوق الموازي دينار/دولار بمعدل نمو ايجابي بلغا(0.54-%) و(3.31-%) وعلى التوالي للعامين الاخيرين.

اما متوسط معدل التغيير السنوي طيلة مدة الدراسة(2004-2023)، فقد شهدت السوق الرسمي نمو سلبيا بلغ(0.33-%) حيث يعد ذلك تحسنا لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار من خلال سياسات دعم البنك المركزي العراقي للدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وبخاصة الدولار، اما في السوق الموازي فقد شهدت نموا ايجابيا بلغ(0.44-%) اي انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار وهذا ناتج على عدم تغطية السوق الموازي لكمية الدولار المعروضة نقدا من قبل البنك المركزي اي عدم تطابق العرض والطلب.

جدول (1) أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004-2021) (دينار/دولار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي %
2004	1453.25	-	1454.00	-
2005	1468.67	1.06	1472.42	1.27
2006	1467.42	-0.09	1474.92	0.17
2007	1254.67	-14.50	1266.17	-14.15
2008	1193.08	-4.91	1203.25	-4.97
2009	1170.00	-1.93	1181.83	-1.78
2010	1170.00	0.00	1185.00	0.27
2011	1170.00	0.00	1195.67	0.90
2012	1166.17	-0.33	1232.67	3.09
2013	1166.00	-0.01	1231.92	-0.06
2014	1166.00	0.00	1213.67	-1.48
2015	1167.33	0.11	1247.42	2.78
2016	1182.00	1.26	1275.25	2.23
2017	1184.00	0.17	1258.00	-1.35
2018	1182.75	-0.11	1208.92	-3.90
2019	1182.00	-0.06	1196.14	-1.06
2020	1192.17	0.86	1233.94	3.16
2021	1450.00	21.63	1474.05	19.46
2022	1432.60	-1.20	1482.00	0.54
2023	1315.75	-8.16	1531.00	3.31
متوسط معدلات التغير السنوي	-0.33		0.44	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث النشرة الإحصائية السنوية(2004-2023)

المطلب الثاني: تحليل هيكل واتجاهات الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2024: يعد الميزان التجاري المكون الاساسي في ميزان المدفوعات لما له من اهمية كبيرة في تقرير وضع الدولة الخارجي اذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا احادي الجانب حيث يعتمد العراق بشكل اساسي على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية في سبيل تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الانتاجية لكافة القطاعات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي للدولة ان وجدت فعليا، اذ ان هذه الاستيرادات المتمثلة بالمعدات والآلات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في العراق التي لا يمكن توفيرها الا من خلال التجارة الخارجية، مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع اغلب الاقتصادات العالمية المتطورة . ومن المقاييس المهمة لقياس درجة التطور الاقتصادي للدولة هي الاستيرادات ويحدث هذا التطور من خلال السلع المستوردة الانتاجية او الاستهلاكية، وتساهم الاستيرادات أيضاً في تمكين الاقتصاد الوطني من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات انتاج للمساعدة في عملية التنمية، يعتمد الاقتصاد العراقي على السلع المستوردة لتغطية الطلب المحلي لعدم مرونة الجهاز الانتاج المحلي من تغطيته الذي انعكس سلباً على الصناعات المحلية وذلك لضعف قدرتها على منافسة السلع الاجنبية التي تتميز بجودة وكفاءة عالية فضلاً عن اسعارها المنخفضة مقارنة مع اسعار السلع المحلية وكذلك عدم توفر الحماية اللازمة لها (ابراهيم ، وكشيش، 2017 : 324). كما يبين الجدول(2) حجم التجارة الخارجية في العراق(الصادرات والاستيرادات) للمدة(2004-2021) يلاحظ من خلال الجدول ان الصادرات الكلية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال المدة(2004-2008) ففي العام(2004) ارتفعت من(18,490) مليون دولاراً الى(63,626) مليون دولاراً فـي

العام (2008)، أي بنسبة نمو بلغت (244.11%) عند مقارنة عام (2008) بعام (2004) نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية إلى (61,111) مليون دولاراً في عام (2008) بعد أن كان (17,751) مليون دولاراً في العام (2004) وذلك على أثر ارتفاع أسعار وكميات النفط الخام المصدرة وبمتوسط نسبة مساهمة للصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة بلغ (96%)، إذ بلغت كميات النفط المصدرة في العام (2008) نحو (1850) ألف برميل/يوم مقارنة بالعام (2004) الذي بلغت كمية النفط المصدرة خلاله نحو (488) ألف برميل/يوم، فيما ارتفع سعر برميل النفط العراقي في العام (2008) إلى (88.8) دولاراً/برميل، بعد أن كان في العام (2004) (34.4) دولاراً/برميل (البنك المركزي العراقي، 2008: 19). كما يلاحظ من الجدول (2) أنه منذ العام (2004) نتيجة الانفتاح الاقتصادي بدأت الزيادة الكبيرة وغير المنضبطة في الاستيرادات نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار وكميات الصادرات النفطية وبالتالي الارتفاع في الإيرادات ومن ثم الزيادة في الإيرادات العامة وبالتالي زيادة في الانفاق، وكما هو واضح أن الاقتصاد العراقي لا يملك القدرة على تغطية الطلب المحلي إذ تتجه هذه الزيادة في الطلب نحو الخارج. ولقد ارتفعت الاستيرادات وبشكل تدريجي خلال المدة ذاتها ففي العام (2008) بلغت (32,888) مليون دولاراً بعد أن كانت (19,954) مليون دولاراً في العام (2004) بنسبة نمو بلغت (64.82%). وفي العام (2009) انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية على واقع التجارة الخارجية للدولة، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية إلى انخفاض حاد في كمية الصادرات النفطية للدولة، فانخفضت نسبة إجمالي الصادرات إلى نحو (33.35%) مقارنة بالعام (2008) وذلك بسبب انخفاض كمية الصادرات النفطية التي وصلت نسبة نموها إلى نحو (31.82%)، وبالنسبة إلى الاستيرادات الكلية للعام (2009) فإنها ارتفعت بقيمة وصلت إلى (36,858) مليون دولار مقارنة بالعام (2008) التي كانت (32,888) مليون دولار أي بنسبة ارتفاع نحو (12.07%) وذلك بسبب إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط في العراق (صندوق النقد العربي، 2009: 168). أما خلال المدة (2010-2013) فقد تحسنت أسعار النفط العالمية وارتفع النمو الاقتصادي العالمي حيث بلغت أسعار النفط العالمية أكثر من (103) دولاراً/برميل في العام (2013)، وارتفعت قيمة الصادرات النفطية إلى (89,359) مليون دولار في العام (2013) بعدما كانت (52,290) مليون دولار في العام (2010) أي بنسبة ارتفاع نحو (71.62%) والتي أدت إلى ارتفاع إجمالي الصادرات الكلية إلى (89,742) مليون دولار في العام (2013) أي بنسبة ارتفاع نحو (64.37%) عن العام (2010) التي كانت (54,599) مليون دولاراً، وبالنسبة للاستيرادات الكلية ارتفعت قيمتها إلى (59,349) مليون دولار في العام (2013) بعدما كانت (39,275) مليون دولار في العام (2010) أي كان ارتفاعها بنسبة (51.11%) وذلك بسبب ارتفاع اقيام الاستيرادات من المعدات ومكائن النقل إلى نسبة (38.5%) والمصنوعات المتنوعة التي بلغت نسبتها (15.8%) بالإضافة إلى ارتفاع استيراد المواد الغذائية والوقود المعدنية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية إلى (5.4%، 9.8%، 6.4%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي (البنك المركزي العراقي، 2013: 82). وكانت المدة (2014-2017) متذبذبة بشكل كبير، إذ أن جملة من الأحداث تسارعت خلال المدة المذكورة منها (الصدمة المزدوجة) الركود الحاد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في العام (2014) واحتلال داعش لعدد من محافظات العراق، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط إلى (36) دولاراً/برميل في العام (2016) تزامناً مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط خارج أوبك، فضلاً عن زيادة انتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو (419) ألف برميل/يوم في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) أي بنسبة ارتفاع (9.2%) ليصل إلى نحو (5,806) مليون برميل/يوم (صندوق النقد العربي، 2017: 82)، كل هذه الأسباب أدت إلى حصول اختلال في حجم التجارة الخارجية للعراق، لاسيما في كمية الصادرات النفطية التي انعكست سلباً على إجمالي الصادرات الكلية، أما حجم الاستيرادات الكلية فإنها تأثرت أيضاً سلباً نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه، إذ انخفضت بنسبة (7.7%) من إجمالي التجارة الخارجية وللمدة ذاتها. وخلال المدة (2018-2021) فقد شهدت انخفاضاً تدريجياً بالنسبة إلى الصادرات النفطية حيث بلغت الصادرات النفطية (72,563.5) مليون دولاراً في العام (2021) بعد أن كانت في العام (2018) نحو (86,234.7) مليون دولار، وبنسبة نمو سلبي بلغت (15.85%)، وشهد إجمالي الصادرات أيضاً انخفاضاً تدريجياً بنسبة نمو سلبي

بلغت (15.68%) بمعنى ان صادرات الاقتصاد العراقي تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، ويعزى سبب ذلك الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط عالمياً تزامناً مع تفشي عدوى كورونا . وفيما يتعلق بالاستيرادات فقد شهد تذبذباً حيث بلغت (13,967) مليون دولاراً في العام (2021) بعد ان كانت في العام (2018) (38,875.7) مليون دولار وبنسبة نمو سلبية بلغت (64.07%) بسبب ارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي في نهاية العام (2020).

اما المدة الاخيرة من الدراسة (2022-2023) حدثت فيه ارتفاعاً ومن ثم انخفاضاً في الصادرات الكلية ففي عام (2022) حيث وصل الى (124,765.9) مليون دولار وبنسبة نمو بلغ (71.33%) عن العام الذي سبقه والجدير بالذكر ان الصادرات النفطية ارتفعت بشكل ملفت للنظر، اما عام (2023) عاودت الصادرات الكلية الى الانخفاض حيث بلغ (105,725.7) مليون دولار وبنسبة نمو سلبية بلغت (15.26%-). ورغم ارتفاع الصادرات غير النفطية لانه كما هو معروف ان الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الكلية وقد يعزى سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية. وفيما يتعلق بالاستيرادات فقد ارتفع تدريجياً خلال العامين الاخيرين فقد ارتفع الى (21,869.5 و 24,620.8) مليون دولار وبنسبة نمو بلغا (56.58% و 12.58%) وعلى التوالي وقد يعود ذلك الى انخفاض سعر صرف الدولار وتمويل التجارة بالعملة الصعبة. وفيما يتعلق بالميزان التجاري العراقي فقد حقق فائضاً طوال مدة الدراسة باستثناء عامي (2004) و (2020) إذ قدر العجز في العام (2004) ب (1,464-) مليون دولار ويعود ذلك للزيادة في الاستيرادات نتيجة التغيير السياسي بعد عام (2003) في العراق والحروب التي عاشها وما خلفته من تدمير في خطوط الإنتاج وانخفاض الصادرات النفطية، وفي العام (2020) قدر العجز ب (13,208-) مليون دولار ويعود ذلك الى تفشي جائحة الكورونا ومن ثم ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط عالمياً، اما الاعوام الاخرى من مدة الدراسة فقد حقق الميزان التجاري فيها فوائض متلاحقة ناتجة عن ارتفاع اسعار النفط والصادرات النفطية إلا ان هذا الفائض في الميزان قد انخفض في العام (2009) ويمكن ان يكون سبب ذلك الأزمة المالية العالمية التي مارست أثرها على صادرات الدولة لتنعكس بعد ذلك في ميزانه التجاري.

مما سبق يمكن القول بأن الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلية وهي (صادرات النفط الخام) مقابل تراجع صادرات القطاعات الاخرى كما هو واضح من نسبة مساهمة القطاع النفطي كما مبين في الجدول (2) حيث اصبح القطاع النفطي اللاعب الرئيس في عملية اعداد الموازنة للعراق وذلك باعتباره المصدر الاساسي في تحقيق الموارد المالية المتحصلة من العملة الاجنبية، وايضاً في تحصيل الايرادات وفي تمويل النفقات بشقيها التشغيلية والاستثمارية، التي تستنزف النسبة الاكبر من عوائد الصادرات، وبالتالي عجز الميزان التجاري في حالة الازمات اذ أن حدوث اي مشكلة في اسعار النفط سينعكس بصورة مباشرة على الصادرات النفطية وبالتالي العجز في الميزان التجاري ومن ثم عجز في الموازنة العامة التي تمول عن طريق الصادرات النفطية، لذلك على الحكومة العراقية على الاقل بان تستغل الفوائض المالية المتحققة في الميزان التجاري في تطوير وانشاء البنى التحتية لإنتاج المشتقات النفطية وتطوير الصناعات البتروكيمياوية ومن ثم تسهم في تنويع الصادرات ولو في الاجل المتوسط، على ان تراعي الفوائض المالية في المستقبل اجراء التنويع الحقيقي لبقية القطاعات الانتاجية الاخرى (غير النفطية)، بالتالي تساعد في تلبية الطلب المحلي لتحقيق النمو الحقيقي والرفاهية الاقتصادية لكافة المواطنين في الدولة.

جدول (2) هيكل الميزان التجاري ومساهمة النفط في العراق للمدة (2004-2023) (مليون دولار)

تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023

السنة	الصادرات النقطية	معدل التغير السني للصادرات النقطية %	الصادرات غير النقطية	معدل التغير السني للصادرات غير النقطية %	إجمالي الصادرات	معدل التغير السني لإجمالي الصادرات %	الاستيرادات	إجمالي	معدل التغير السني لإجمالي الاستيرادات %	نسبة الصادرات النقطية إلى الصادرات الكليّة %	الميزان التجاري مع النفط	معدل التغير السني للميزان التجاري مع النفط %
2004	17,751	-	739	-	18,490	-	19,954	-	-	96	-1,464	-
2005	22,950	29.29	747	1.08	23,697	28.16	18,748	18.01	-6.04	96.8	4,949	238.05
2006	29,500	28.54	1,029	37.75	30,529	28.83	21,480	20.45	14.57	96.6	9,049	82.85
2007	39,433	33.67	1,015	-1.36	40,448	32.49	21,332	-20,317	-0.69	97.4	19,116	111.25
2008	61,111	54.97	2,515	147.78	63,626	57.3	32,888	-30,373	54.17	96	30,738	60.8
2009	41,668	-31.82	737	-70.70	42,405	-33.35	36,858	-36,121	12.07	98.2	5,547	-81.95
2010	52,290	25.49	2,309	213.3	54,599	28.76	39,275	-36,966	6.56	95.7	15,324	176.26
2011	83,006	58.74	2,629	13.86	85,635	56.84	50,581	-47,952	28.79	96.9	35,054	128.75
2012	94,090	13.35	302	-88.51	94,392	10.23	59,006	-58,704	16.66	99.6	35,386	0.95
2013	89,359	-5.03	383	26.82	89,742	-4.93	59,349	-58,966	0.58	99.5	30,393	-14.11
2014	84,303	-5.66	203	-47.00	84,506	-5.83	53,177	-52,974	-10.40	99.7	31,329	3.08
2015	49,249	-41.58	154	-24.14	49,403	-41.54	39,045	-38,891	-26.56	99.6	10,358	-66.94
2016	43,753	-11.16	137	-11.04	43,890	-11.16	38,713	-38,576	-0.85	99.6	5,177	-50.02
2017	56,879	30	389	183.94	57,268	30.48	38,569	-38,180	-0.37	99.3	18,699	261.19
2018	86,234.70	51.61	1,252	221.85	86,359.90	50.8	38,875.70	-37,605.7	0.8	99.9	47,484.20	153.94
2019	81,100	5.95	4,852	287.54	81,585.20	5.53	58,138.30	-53,286.3	549.5	99.4	23,446.90	50.62
2020	46,672.80	42.45	1,562	67.81	46,829	42.6	48,149.80	-46,587.8	17.18	99.7	-1,320.8	105.63
2021	72,563.50	55.47	2,582	65.56	72,822.10	55.51	13,967.00	-11,385	70.99	99.6	58,855.10	4356.02
2022	120,571.50	66.16	4,194.40	62.45	124,765.90	71.33	21,869.50	17,675.10	56.58	96.64	102,896.40	74.83
2023	101,332.40	15.96	4,393.30	4.74	105,725.70	15.26	24,620.80	20,227.50	12.58	95.84	81,104.90	21.18
متوسط معدلات التغير السنوي	21.02		56		23.2		7.45				276.7116	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين

المبحث الثالث :- قياس أثر سعر صرف على الميزان التجاري في العراق: تهدف هذه الفقرة إلى تحليل وقياس أثر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2023). ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على مجموعة من الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وقد تم تقسيم المبحث إلى عدة فقرات أساسية على النحو الآتي.

المطلب الأول:- بناء النموذج القياسي: يمكن وصف النموذج القياسي المعتمد على النحو الآتي:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} - B_3 X_{3t} + B_4 X_{4t} + U_t \dots (1)$$

$$\Delta \ln Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \ln Y_{t-i} - \sum_{i=1}^p \alpha_2 \Delta \ln X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_3 \Delta \ln X_{2t-i} - \sum_{i=1}^p \alpha_4 \Delta \ln X_{3t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_5 \Delta \ln X_{4t-i} + U_t \dots (2)$$

حيث ان: Y_t = الميزان التجاري. X_1 = سعر الصرف الرسمي. X_2 = الناتج المحلي الإجمالي. X_3 = التضخم. X_4 = سعر النفط. t = الفترة الزمنية من 2004 إلى 2023. U_t = العنصر العشوائي / الحد الخطأ.

المطلب الثاني:- وصف المتغيرات المستخدمة و تحليلها: يمكن توضيح وتوصيف متغيرات نموذج النمو الاقتصادي من حيث طبيعتها واتجاهاتها، كما يوضح الجدول الآتي نتائج بعض المؤشرات الإحصائية:

جدول (3): نتائج بعض المؤشرات الإحصائية للبيانات والمتغيرات المستخدمة

الاختبارات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الوسيط	اختبار التوزيع الطبيعي
	Minimum	Maximum	Mean	Median	Jarque-Bera
المتغيرات					Prob. Value
الميزان التجاري	-3492	71130.00	26489.39	28770.55	0.7730
سعر الصرف الرسمي	1166.00	1468.67	1256.693	1183.375	0.1563
الناتج المحلي الإجمالي	53235359	415628494	211000000	216000000	0.9121
التضخم	-0.20	53.00	10.27000	4.700000	0.7322
سعر النفط	36.00	107.00	69.73500	66.99500	0.5125

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12 .

توضح نتائج الجدول (3) من خلال النقاط الآتية:

أولاً:- الميزان التجاري: إن قيم الميزان التجاري خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (-3492) مليون دولاراً وأعلى قيمة (71130) مليون دولاراً وبفارق (67638) مليون دولاراً، وبمتوسط (26489.39) مليون دولاراً، والوسيط قدر بـ (28770.55)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.7730) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً إلى ذلك فإن متغير الميزان التجاري يتبع توزيعاً طبيعياً.

ثانياً:- سعر الصرف: إن معدل سعر الصرف الرسمي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى سعر (1166) دينار وأعلى سعر (1468.67) دينار وبفارق (302.67) دينار، وبمتوسط (1256.693) دينار، والوسيط قدر بـ (1183.375)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.1563) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً إلى ذلك فإن متغير سعر الصرف يتبع توزيعاً طبيعياً.

ثالثاً:- الناتج المحلي الاجمالي: إن قيم الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (53,235,359) مليون ديناراً وأعلى قيمة (415,628,494) مليون دينار وبفارق (362,393,135) مليون ديناراً، وبمتوسط (211,000,000) مليون ديناراً، والوسيط قدر بـ (216,000,000)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.9121) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً إلى ذلك فإن الناتج المحلي الاجمالي التجاري يتبع توزيعاً طبيعياً.

رابعاً:- التضخم: إن معدل التضخم خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (0.20 -) ديناراً وأعلى معدل (53) ديناراً وبفارق (52.8)، وبمتوسط (10.27)، والوسيط قدر بـ (4.70)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.7322) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً إلى ذلك فإن متغير التضخم يتبع توزيعاً طبيعياً.

خامساً:- سعر النفط: إن أسعار النفط خلال مدة البحث محصورة بين أدنى سعر (36) دولاراً وأعلى سعر (107) دولاراً وبفارق (71) دولاراً، وبمتوسط (69.73) دولاراً، والوسيط قدر بـ (66.99)، وأما القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) فهي (0.5125) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستناداً إلى ذلك فإن متغير أسعار النفط يتبع توزيعاً طبيعياً.

المطلب الثالث:- الثبات والاستقرار للبيانات والمتغيرات: Stationary test Unit root test: يُعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى ثبات واستقرارية البيانات والمتغيرات في النموذج المستخدم. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى الثبات والاستقرارية إلا أن كلاً من [Augmented Dickey-Fuller (ADF)، Phillips-Perron (PP)] يُعدان من أكثر الاختبارات شيوعاً في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

PP: Phillips-Perron				ADF: Augmented Dickey-Fuller				
Level		First Difference		Level		First Difference		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	المتغيرات
0.0043	0.0002	0.0000	0.0001	0.0093	0.0130	0.0019	0.0098	الميزان التجاري
0.2901	0.8104	0.0346	0.0083	0.3006	0.7088	0.0531	0.0001	سعر الصرف الرسمي
0.0063	0.1872	0.0108	0.0064	0.1021	0.2687	0.0103	0.0296	الناتج المحلي الإجمالي
0.6112	0.9402	0.0009	0.0056	0.6112	0.9402	0.0009	0.0056	التضخم
0.0993	0.2658	0.0063	0.0056	0.1043	0.2982	0.0112	0.0392	سعر النفط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول (4) ومن خلال اختبار (ADF/ PP) ان كافة المتغيرات معنوية في المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference) في (Intercept/ Trend) عند مستوى الدلالة الإحصائية (1%، 5%، 10%)، أي

هناك استقرارية في البيانات والمتغيرات، وبالتالي تدعم هذه النتائج اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث .

المطلب الرابع:- التكامل المشترك بين متغيرات النموذج: Co-integration test: يُعد اختبار التكامل من الاختبارات المهمة لقياس مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حيث يتيح إمكانية تقدير النموذج بشكل صحيح. ومن الضروري أن تكون هناك علاقة تكاملية واحدة على الأقل بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى التكامل بين المتغيرات، إلا أن اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) يُعدان من أكثر الاختبارات شيوعاً في هذا المجال. وتظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

Johansen Test				
Max-EigenStatistic	Prob.	Trace Statistic	Prob.	المتغيرات
109.2885	0.0000	265.0823	0.0000	الميزان التجاري
58.49621	0.0000	155.7938	0.0000	سعر الصرف الرسمي
39.89320	0.0008	97.29764	0.0000	الناتج المحلي الإجمالي
33.13044	0.0007	57.40444	0.0000	التضخم
17.31573	0.0160	24.27401	0.0019	سعر النفط
Bounds Test				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0)Lower	I(1)Upper
اختبار منهج الحدود	15.7986	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12 .

يتضح من اختبار جوهانسن (Johansen Test) ومنهج الحدود (Bounds Test) الموضح في الجدول (5) أن المتغيرات المدرجة في النموذج تتمتع بعلاقة تكاملية مشتركة طويلة المدى عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) . وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكاملية معنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وبهذا، تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرًا صحيحًا لجميع المتغيرات.

المطلب الخامس:- العلاقات السببية بين المتغيرات Granger Causality Tests: تُبين نتائج العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث من خلال الجدول الآتي:

جدول (6): نتائج اختبار السببية بين متغيرات

المستوى المعنوي (Prob.)	القيمة المحسنة (F)	الحالات
0.0000	18.0869	سعر الصرف يتجه نحو الميزان التجاري
0.0000	12.9944	الميزان التجاري يتجه نحو سعر الصرف
0.0000	60.7583	الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو الميزان التجاري
0.0000	106.698	الميزان التجاري يتجه نحو الناتج المحلي الإجمالي
0.0000	30.8474	التضخم يتجه نحو الميزان التجاري
0.0277	3.6444	الميزان التجاري يتجه نحو التضخم
0.0187	4.0512	سعر النفط يتجه نحو الميزان التجاري
0.0000	21.2670	الميزان التجاري يتجه نحو سعر النفط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12 .

يتبين من الجدول (6) وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين جميع المتغيرات، حيث إن القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من (0.05). وبذلك، تدعم هذه النتائج إمكانية تقدير النموذج القياسي تقديرًا صحيحًا ودقيقًا.

المطلب السادس:- تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation) يتم اختيار نموذج (ARDL) نظرًا لتقديمه نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. وقد وردت النتائج كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7): نتائج المعلمات المقدرة

التقدير العام لنموذج (ARDL)				المتغيرات
Prob.	Coefficient	القيمة الاحتمالية	المعلمات المقدرة	
0.0004	7.7928			سعر الصرف
0.0005	6.2817			الناتج المحلي الإجمالي
0.0002	-0.5473			التضخم
0.0033	2.9662			سعر النفط
			الامد القصير	المتغيرات
Prob.	Coefficient	القيمة الاحتمالية	المعلمات المقدرة	
0.0006	1.2252	0.0978	2.4970	سعر الصرف
0.0000	1.7711	0.0012	3.6094	الناتج المحلي الإجمالي
0.0000	-0.2686	0.0043	-0.5473	التضخم
0.0005	1.4555	0.0182	2.9662	سعر النفط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12 .

$$(3) \dots -78.2057 + 7.7928 X1_t + 6.2817 X2_t - 0.5473 X3_t + 2.9662 X4_t = \text{الميزان التجاري}$$

التقدير العام

$$(4) \dots -78.2057 + 2.4970 X1_t + 3.6094 X2_t - 0.5473 X3_t + 2.9662 X4_t = \text{الميزان التجاري}$$

الأمدة القصير

$$(5) \dots -78.2057 + 1.2252 X1_t + 1.7711 X2_t - 0.2686 X3_t + 1.4555 X4_t = \text{الميزان التجاري}$$

الأمدة الطويل

يتضح من الجدول والنموذج ما يلي:

1. بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها في التقدير العام لنموذج (ARDL) ، يتبين أن جميع المتغيرات المدرجة في البحث، وهي (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وأسعار النفط)، لها تأثير معنوي على الميزان التجاري، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقة قوية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن سعر الصرف يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات.
2. عند تحليل تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل، يتبين أنه مع زيادة سعر الصرف بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (2.49%) في الأمدة القصير. ومع ذلك، ينخفض هذا التأثير إلى (1.22%) في الأمدة الطويل. قد يُعزى ذلك إلى أن الصادرات النفطية تُشكل غالبية الصادرات العراقية، وهي مرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية وقرارات منظمة أوبك، مما يقلل من تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري على المدى الطويل.
3. فيما يتعلق بتأثير الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (3.60%) في الأمدة القصير، إلا أن هذا التأثير ينخفض إلى (1.77%) في الأمدة الطويل. ويعود السبب في ذلك إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يترافق مع تنويع القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى ضعف تنويع الصادرات والأسواق الخارجية، فضلاً عن محدودية مصادر الدخل. إضافةً إلى ذلك فإن عدم تنويع الاقتصاد ساهم في ارتفاع حجم الاستيراد وخلق عجز في الميزان التجاري، مما يحد من تأثير النمو الاقتصادي على الميزان التجاري على المدى الطويل.
4. أما بالنسبة لمعدل التضخم، فإن زيادته بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة (0.54%) في الأمدة القصير، بينما ينخفض هذا التأثير إلى (0.26%) في الأمدة الطويل. يمكن تفسير ذلك بأن التضخم في العراق ناتج بشكل أساسي عن قلة العرض المحلي وزيادة الاستيراد، نظراً لانفتاح الاقتصاد العراقي على السلع والخدمات الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن التضخم المستورد يلعب دوراً كبيراً، خاصة مع التضخم الموجود في الدول الرئيسية المصدرة للعراق، مثل تركيا وإيران.

علاوةً على ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع العراقية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، خاصةً مع عدم استقرار سعر الصرف الذي يُعدّ أحد العوامل الرئيسية في عدم استقرار معدل التضخم.

5. بالنسبة لسعر النفط، يتضح أنه مع زيادة سعر النفط بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (2.96%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير ينخفض إلى (1.45%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط، حيث تؤثر أسعاره بشكل مباشر على العوائد المالية للصادرات. ومع ذلك، فإن بعض الإصلاحات الاقتصادية وجهود تنويع الاقتصاد وإن كانت محدودة، قد أسهمت في تقليل الاعتماد على سعر النفط في الأمد الطويل. بالإضافة إلى ذلك هناك معوقات تواجه الصادرات النفطية، مثل تنامي الاعتماد على الطاقات البديلة والنظيفة، فضلاً عن عدم قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط بالأسعار التي يحتاجها اقتصاده، حيث تخضع هذه الأسعار للسوق العالمية. كما أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية دفعت الحكومة العراقية إلى التركيز على تنمية الإيرادات غير النفطية، مثل زيادة الإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة.

المطلب السابع:- الاختبارات التشخيصية للمصادقية وملئمة النماذج المقدر: لكي تكون تقديرات معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، استخدم هذا البحث عدة مؤشرات، بما في ذلك (R^2 ، Adjusted R^2 ، Std. Error، SSR، F، AIC). يبين الجدول (8) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات الإحصائية.

جدول (8): يبين نتائج اختبارات للمصادقية وملئمة النموذج المقدر

المؤشرات الإحصائية	دلالات إحصائية
R-Squared	8140.9
Adjusted R2	4430.9
F-statistic	26.4315
Prob.(F-statistic)	0.0010
S.E. of regression	0.1893
Sum squared residual	0.1792
AIC	-0.2787

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

أولاً: معامل التحديد (R^2) معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) مرتفعان جداً في النموذج المقدر مما يعني أن جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع. ومن جهة أخرى، الاختلاف بين (R^2) و ($Adjusted R^2$) قليل جداً، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج ضرورية ومهمة، وهذا يعد دليلاً على حسن التقدير.

ثانياً: قيمة (F) للنموذج المقدر بلغت (26.4315) وبالدلالة الإحصائية (0.0010) التي هي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، مما يعني رفض فرضية العدم التي تقر بعدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً: نلاحظ أن قيمة (Standard Error/AIC/SSR) عموماً قليلة، مما يشير إلى صحة وحسن النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

المطلب الثامن:- فحص المشاكل القياسية: (Diagnostic tests)

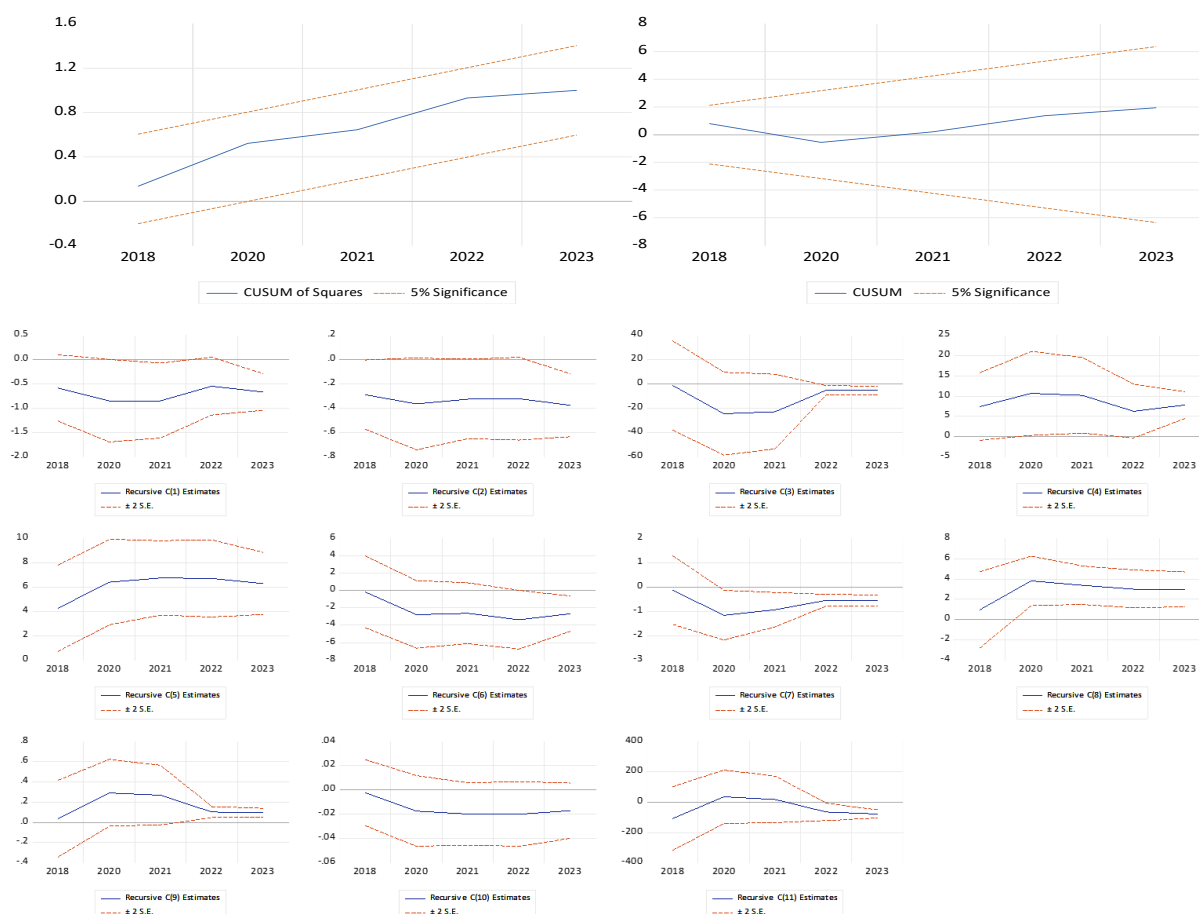
يمكن استخدام عدة اختبارات إحصائية وقياسية لفحص المشاكل القياسية، بما في ذلك (الارتباط الذاتي التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات). يبين الجدول (9) قيم ودلالات بعض هذه المؤشرات والاختبارات.

جدول (9): يبين نتائج اختبارات لفحص المشاكل القياسية

الاختبارات/ المشاكل القياسية	القيمة الاحتمالية
مشكلة الارتباط الذاتي (LM test)	0.7136
مشكلة الارتباط المتعدد (VIF test)	X1 = 4.16 , X2 = 4.54 X3 = 6.53 , X4 = 5.35
مشكلة عدم تجانس التباين (Breusch test)	0.6188
مشكلة التشخيص (Ramsey test)	0.9763
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera test)	0.3586

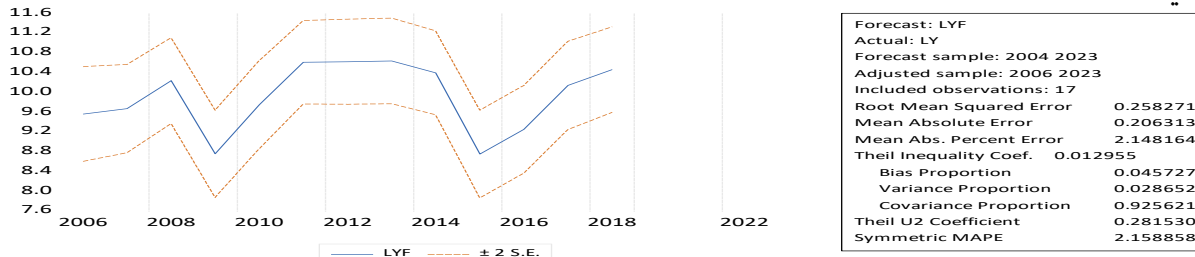
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات (2004-2023) باستخدام برنامج E-views 12 .
يتضح من الجدول (9) أن النموذج المقدر قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية المختلفة، مثل (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، ومشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات وذلك بعد تطبيق الفروقات، والإبطاء، واللوغاريتمية.

المطلب التاسع:- استقرارية النموذج المقدر Recursive Coefficients, CUSUM, CUSUM Of Squares): للتحقق من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المقدر، ينبغي استخدام بعض الاختبارات المناسبة، مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) ، و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، و اختبار المعلمات المتكررة (Recursive Coefficients). تُعد هذه الاختبارات من أهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن توضيح نتائجها من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة كما يلي:



من خلال الأشكال أعلاه، يتضح أن النموذج المستخدم مستقر، حيث يقع المنحنى الخاص بالبيانات بين الخطين، مما يدل على استقرارية المعلمات والنموذج المقدر عند مستوى المعنوية (5%) .

المطلب العاشر:- اختبار الأداء التنبؤي للنموذج المقدر: عملية التنبؤ والأداء التنبؤي للنموذج المقدر تعد من العمليات ذات الأهمية الكبيرة في مجال الاقتصاد القياسي. ونتائج تحليل النموذج المقدر كما يلي:



يتبين من الشكل أعلاه أن نتائج الأخطاء لكل من (RMSE, MAE, MAPE) قليلة، وهذا يعد مؤشراً جيداً لدقة الأداء التنبؤي للنموذج المقدر. أما معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality Coefficient)، الذي يعد من أفضل المؤشرات لاختبار الأداء التنبؤي، فقد كانت قيمته لنموذج المقدر 0.0129، وهي قريبة جداً من الصفر. وهذا يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جداً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: نستنتج مما سبق ما يلي:

1. إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا تكفي وحدها لمعالجة العجز في الميزان التجاري وبالذات في الأجل الطويل، فالتخفيض إنما يستطيع فقط أن يمهد السبيل لمعالجة العجز وتحسن الوضع في الميزان التجاري و من ثم ميزان المدفوعات، أما تحقق هذا التحسن ذاته فإنه يتوقف على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والإئتمانية اللاحقة بالتخفيض.
2. أن الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلية وهي (صادرات النفط الخام) مقابل تراجع صادرات القطاعات الأخرى.
3. تعتبر سياسة التخفيض أداة مكملية و مساعدة على استعادة التوازن إلى الميزان التجاري، بالمقارنة مع دور قطاع النفط، فضلاً إلى كون هذا الأخير مستقل عن سعر صرف الدينار، بحكم تقييم الأسواق الدولية لأسعار النفط بالدولار الأمريكي وعدم تقييمها بالدينار العراقي.
4. كانت الموازنة العامة قناة مالية لانتقال صدمات أسواق النفط الدولية إلى الاقتصاد المحلي بسبب انكشاف الموازنة على الإيرادات النفطية بشكل كبير، وبخاصة مع عدم وجود حيز مالي مناسب لإمتصاص الصدمات كما متاح في دول الخليج.. ويعني ربط سعر الصرف بأسعار النفط (خفض قيمة العملة عند إنهيار أسعار النفط ورفعها عند ارتفاع الأسعار) نقل الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي عبر القناة النقدية إضافة للقناة المالية المعتادة.
5. لا يتوقع أن تستجيب الأسعار المحلية لرفع قيمة الدينار كثيراً كون الأسعار غير مرنة تجاه هبوط سعر صرف الدولار ومرنة تجاه ارتفاعه بسبب لزوجة الأسعار وغياب شروط المنافسة التامة في الأسواق العراقية. كما أن الارتفاع الذي شهدته أسعار بعض السلع لا يعود إلى ارتفاع سعر صرف الدولار بل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج العالمية وتضاعف كلف النقل والتأمين نتيجة انهيار سلاسل التوريد، فضلاً عن ضعف قدرة بعض الشركات والمصانع على مواجهة الطلب العالمي المتزايد نتيجة تعاف الاقتصاد العالمي.
6. يعني رفع قيمة الدينار العراقي زيادة مخاطر سعر الصرف غير التنافسي للدينار على فرص انعاش القطاعات غير النفطية والمباشرة بالتصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية. بدلا من ذلك تزداد الاستيرادات من دول الجوار (إيران وتركيا)، التي تعتمد على سياسة خفض سعر صرف العملة المحلية لتشجيع الصادرات وكسب الأسواق. وفي الغالب تكون زيادة صادرات هذه البلدان على حساب القطاع الزراعي العراقي.

7. يزداد خفض سعر صرف الدولار من اعباء الدين العام الداخلي على الموازنة والاقتصاد، خصوصاً مع ارتفاع الدين العام الداخلي، وهو مرشح للزيادة في ظل النهم الحكومي للاقتراض العام الداخلي من أجل تمويل العجز المالي الحكومي.

8. بناءً على حجم المعلمة المقدرة وإشاراتها في التقدير العام لنموذج (ARDL)، يتبين أن جميع المتغيرات المدرجة في البحث، وهي (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، وسعر النفط)، لها تأثير معنوي على الميزان التجاري، مع إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي العراقي ولكن عند مستويات مختلفة. ورغم وجود علاقة قوية بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة نفسها، إلا أن سعر الصرف يظهر التأثير الأعلى مقارنةً ببقية المتغيرات.

9. عند تحليل تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل، يتبين أنه مع زيادة سعر الصرف بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (2.49%) في الأمد القصير. ومع ذلك، ينخفض هذا التأثير إلى (1.22%) في الأمد الطويل. قد يُعزى ذلك إلى أن الصادرات النفطية تُشكل غالبية الصادرات العراقية، وهي مرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية وقرارات منظمة أوبك، مما يقلل من تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري على المدى الطويل.

10. فيما يتعلق بتأثير الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (3.60%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير ينخفض إلى (1.77%) في الأمد الطويل. ويعود السبب في ذلك إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يترافق مع تنوع القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى ضعف تنوع الصادرات والأسواق الخارجية، فضلاً عن محدودية مصادر الدخل. إضافةً إلى ذلك فإن عدم تنوع الاقتصاد ساهم في ارتفاع حجم الاستيراد وخلق عجز في الميزان التجاري، مما يحد من تأثير النمو الاقتصادي على الميزان التجاري على المدى الطويل.

11. أما بالنسبة لمعدل التضخم، فإن زيادته بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري بنسبة (0.54%) في الأمد القصير، بينما ينخفض هذا التأثير إلى (0.26%) في الأمد الطويل. يمكن تفسير ذلك بأن التضخم في العراق ناتج بشكل أساسي عن قلة العرض المحلي وزيادة الاستيراد، نظراً لانفتاح الاقتصاد العراقي على السلع والخدمات الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما أن التضخم المستورد يلعب دوراً كبيراً، خاصة مع التضخم الموجود في الدول الرئيسية المصدرة للعراق، مثل تركيا وإيران. علاوةً على ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع العراقية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، خاصةً مع عدم استقرار سعر الصرف الذي يُعَدُّ أحد العوامل الرئيسية في عدم استقرار معدل التضخم.

12. بالنسبة لسعر النفط، يتضح أنه مع زيادة سعر النفط بنسبة (1%)، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميزان التجاري بنسبة (2.96%) في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير ينخفض إلى (1.45%) في الأمد الطويل. يعود ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط، حيث تؤثر أسعاره بشكل مباشر على العوائد المالية للصادرات. ومع ذلك، فإن بعض الإصلاحات الاقتصادية وجهود تنويع الاقتصاد وإن كانت محدودة، قد أسهمت في تقليل الاعتماد على أسعار النفط في الأمد الطويل. بالإضافة إلى ذلك هناك معوقات تواجه الصادرات النفطية، مثل تنامي الاعتماد على الطاقات البديلة والنظيفة، فضلاً عن عدم قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط بالأسعار التي يحتاجها اقتصاده، حيث تخضع هذه الأسعار للسوق العالمية. كما أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية دفعت الحكومة العراقية إلى التركيز على تنمية الإيرادات غير النفطية، مثل زيادة الإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة.

التوصيات :- إستناداً على الإستنتاجات السابقة نقترح ما يلي:-

1. ضرورة إعتداد أسعار صرف متعددة تبعاً لأنواع السلع المستوردة ومدى أولوياتها بالنسبة لهيكل الطلب الكلي، من خلال الإسترشاد بالمرونة السعرية في تحديد سعر الصرف المناسب لكل سلعة للحد من إستنزاف الإحتياجات الأجنبية.
2. تفعيل القوانين المتعلقة بالضرائب الكمركية وضبط كافة المنافذ الحدودية للحد من ارتفاع فاتورة السلع المستوردة لاسيما للسلع الكمالية، على ان يتم ذلك وفقاً لرؤية اقتصادية مدروسة تضمن الموائمة و التناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية.
3. ضرورة العمل على الحد من تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج وذلك من خلال ضبط عملية التدقيق لمدى صحة الوثائق المقدمة للمصارف لدعم وتمويل طلبات الإستيراد من الخارج.
4. على الحكومة التي تخفض عملتها أن تحاول بقدر المستطاع عدم تكرار هذه العملية لسنوات متعاقبة، وذلك لأن هذا الإجراء سوف يفقد ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالعملة المحلية لهذا البلد المخفض لعملته.
5. على الحكومة التي اتخذت إجراء التخفيض أن تدرس هذا القرار جيداً وهل بالمستطاع الرجوع إلى سعر الصرف القديم عند زوال الأزمة، وعدم تركه بعد ذلك للسوق، لأن ذلك سيؤدي إلى ضعف هذه العملة وخضوعها للمضاربة .
6. لأجل تحسين موقف الميزان التجاري لابد من رفع كفاءة التشغيل والإنتاج بما يقلل من نسبة الفاقد، مع ضرورة العمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة وكذلك فلا بد من رفع الكفاءة الإدارية والفنية والاقتصادية في المشروعات الإنتاجية وبصفة خاصة الصناعية.
7. العمل على تحسين الأداء السياحي لما له من دور كبير في الحصول على النقد الأجنبي من ناحية وتشغيل الكثير من الأيدي العاملة في القطاع.
8. العمل من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي ومرن ومتنوع لا يتأثر بالهزات والصدمات، فالتوازن في الميزان التجاري لا يتوقف على أسعار الصرف فقط.
9. يمكن للإستثمارات الأجنبية أن تساهم في تخفيف عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحويله إلى فائض، إذ تمكنت هذه الأخيرة من توجيه و تخطيط هذه الإستثمارات بصورة جيدة.
10. عدم الإستمرارية في نظام تخفيض في سعر صرف الدينار العراقي لأنه يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية كالتضخم عوضاً من تصحيح العجز في الميزان التجاري، فعلاً هذا ما يحدث في العراق بعد التخفيضات الأخيرة أصبح هناك تضخم كبير وهذا لكون العراق تستورد معظم المواد الغذائية و المواد الأولية في صناعة بعض المنتجات، وبالتالي تخفيض قيمة العملة يرفع من فاتورة الواردات وأسعار المنتجات المستوردة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين كل هذا يخلق نقص في الإنتاج الأمر الذي يخلق البطالة ويضعف ادخار الأفراد.

المصادر References

1. البنك المركزي العراقي، (2017)، التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام (2005-2017).
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية للسنوات (2004-2024).
3. البنك المركزي العراقي، (2017)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية (2017).
4. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة النماذج الاقتصادية، (2022)، قياس فاعلية سياسة سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (نموذج قياسي)، بغداد، العراق.

5. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مديرية إحصاءات التجارة (2004-2024).
6. البشير، المراهي، (2016)، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2.
7. بلحاج، حمزة، وبابوسف، عبد الله، (2020)، أثر تغيرات سعر الدينار الجزائري على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2019، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار.
8. التميمي، حنين سامي، (2022)، أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
9. حسين، غفران نوري، (2020)، فاعلية سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
10. حمد، محمد، (2018)، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة.
11. زهير، شوشان، (2015)، تقلبات أسعار الصرف وآثارها على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
12. سلمى، دوحة، (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
13. طيوح، زبير، (2015)، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (2013-1980)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. هادي، حنين سامي، أثر سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
15. هجيرة، عبد الجليل، (2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
16. ابراهيم، فارس كريم، وكشيش، ميس عبد الامير، (2017)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (101).
17. أبو عميرة، هشام سالم، (2020)، تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات المصرية خلال الفترة (1962-2018) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة، جامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (6)، العدد (1).
18. اسامة، كياس، ويوسف، ببيي، (2022)، العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري حالة اقتصادات الدول الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (52)، العدد (10).
19. بختيار، عدنان طالب، وبختيار، عمران عباس، (2021)، أثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستخدام اسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (11)، العدد (1).
20. بومدين، وفاء، وبن رجم، محمد خميسي، (2019)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية 1990-2017، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (6)، العدد (3).
21. تعيلب، خالد عبد المجيد محمد، (2017)، فاعلية التعويم المدار للصرف الأجنبي في تخفيض عجز الميزان التجاري: دراسة تطبيقية على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من (2003-2016) مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد (18)، العدد (1)، ج 1.
22. الحجار، بسام، (2003)، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
23. الحديدي، الشيماء امين على، وآخرون، (2017)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985-2015): دراسة حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (https://democraticac.de/?p=47213).

24. سعد، سلوى بابكر، (تشرين 1 -2024)، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة 2015-2021، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (27).
25. سليمان، هيفاء يوسف، وحمد، بشير علوان، و العبدلي، سعد عبد نجم، (2023)، أثر تقلبات سعر الصرف واسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العدد 76 .
26. صيد، أمين، (2013)، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت – لبنان.
27. عمار، سامية، (2016) ، الاقتصاد الدولي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
28. غازي ، فيصل، (2019) ، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي دراسة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد(11)، العدد(24).
29. بوخاري، لحو موسى، (2010)، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية – دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع بيروت – لبنان.
30. الجزائري، معاذ الشرفاوي، (2021)، الاقتصاد الدولي، منشورات الجامعة السورية الافتراضية.
31. داوود ، على سعد ، 2011، الادارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
32. السريتي، السيد محمد أحمد، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية ،مصر.
33. العيساوي، عبدالكريم شينجار، 2019، الاقتصاد الدولي - السياسات والتطبيقات، الدرا العربية للعلوم والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
34. القصاص، جلال جويده، (2010)، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر.
35. مطر، موسى سعيد، وآخرون، (2008)، التمويل الدولي، دار صفاء للطباعة والنشر، ط1، عمان – الاردن.
36. هزاع، مفلح، (2000)، التمويل الدولي، درا الفكر اللبناني، بيروت- لبنان.
37. Dwyer, J, Kent, C & Pease, A (1993), Exchange Rate Pass-Through: The Different Responses of Importers and Exporters. Reserve Bank of Australia.
38. Guluochon, Bernard and Kaweck, Annie, (2016), Economie International Commerce and macroeconomic Geme edition, Dunod, Paris.
39. Martin ,Jasova ,2012, “exchange Rate pass- through :what has changed Since the Cirisis”, No 3, Vol 15.
40. Rogoff, Kenneth ,Maurice, obstfeid, (9 EDITION 2012) , International Economics: Theory and Policy, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data Krugman, Paul R. ,USA.
41. Salvatore, (2000,) Trade and Trade Policies of Developing Countries" in E. Grill and D. Salvatore, eds. Handbook of Economic Devepment (Westport, C.T. and Amsterdam: Green Wood Press and North- Holland).
42. Sulaiman ,Laween Fadhil, (2021), The Effect of An Exchange Rate on The Balance of Trade in Iraq for The Period 2004-2020, Master's Thesis ,Economics Programs, Institute of Graduate Studies ,Nicosia.